



مشروع مذكرة مفاهيمية

المجلس الأفريقي للأعمال التجارية ومنتدى القطاع الخاص الثاني عشر للاتحاد الأفريقي

10-12 نوفمبر 2021

القاهرة، مصر

الموضوع: تعزيز قدرة القطاع الخاص الأفريقي على الاستجابة للأسواق المضطربة وضمان المرونة الاقتصادية في مواجهة وباء كوفيد 19.



جدول المحتويات

2	أولاً - الخلفية.....
5	ثانياً. الهيكل والمحتوى.....
6	ثالثاً. هدف المنتدى.....
8	رابعاً. النتائج المتوقعة.....
9	خامساً . المشاركون.....
9	سادساً. جهات الاتصال.....

أولاً. الخلفية

يعد وجود قطاع خاص مزدهر أمراً محورياً لتحقيق أهداف أجندة 2063 لأفريقيا. ويكفي القول بأن نجاح أجندة 2063 يعتمد إلى حد كبير على دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف نمو الاقتصادات الأفريقية، وبالتالي توفير المزيد من الثروة وفرص العمل.

بيد أن الأزمة الأخيرة التي سببتها جائحة كوفيد 19، قد غيرت بشكل كبير سياقات الاقتصاد الكلي التي يعمل فيها القطاع الخاص الآن في إفريقيا والعالم بأسره. فقد أثر بشكل كبير على مستويات الدين العام والخاص، وقلل من الاستقرار المالي وزاد في مخاطر الائتمان والاستثمار وعدم اليقين، من بين تحديات أخرى. وبالتالي، يتعين على صناعات السياسات الأفريقيين أن يعيدوا بعناية تقييم ظروف الاقتصاد الكلي التي تؤثر على تنمية القطاع الخاص وأن يقوموا على وجه السرعة بالإصلاحات الضرورية التي تعزز دور القطاع الخاص كمحرك للنمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة.

ساعد النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي تشرف عليه منظمة التجارة العالمية على دفع التنمية الاقتصادية لكل من الاقتصادات النامية والمتقدمة من خلال إنشاء نظام تجاري أكثر قابلية للتنبؤ به، عادل وشفاف يشجع الاستثمار والتصنيع. ومع ذلك، فقد تباطأ هذا التقدم في الآونة الأخيرة بسبب أزمات مثل تلك الناجمة عن وباء كوفيد 19. وتسببت هذه الأزمة الجديدة المرتبطة بالاقتصاد في اضطرابات كبيرة في التجارة. لقد توقعت منظمة التجارة العالمية ضمن توقعاتها لشهر أكتوبر 2020، أن ينخفض حجم التجارة العالمية في السلع بنسبة 9.2 في المائة في عام 2020، يليه ارتفاع بنسبة 7.2 في المائة في عام 2021. وفي تقرير توقعات الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر 2020، توقع صندوق النقد الدولي نموا سلبيا بنسبة -4.4 في المائة للعالم في عام 2020، مع انتعاش يصل إلى 5.2 في المائة في عام 2021.

تهيمن الشركات الأجنبية على السوق الحالية للعقود العامة الكبيرة، حيث تُعزى حصة أكبر إلى ما يقرب من 10000 شركة صينية تعمل في إفريقيا وإلى تعدد الشركات الأوروبية المتعددة الجنسيات العاملة في إفريقيا ومعظمها ممول تحت غطاء المساعدة الإنمائية الرسمية مما يؤثر تأثيرا سلبيا على القطاع الخاص الأفريقي.



علاوة على ذلك، فإن الفشل في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص الأفريقي على المشاركة الفعالة في عمليات التعاقد العام الكبير سيزيد من تفاقم مشاركة أفريقيا في التجارة العالمية. وسيطلب تعزيز القدرة الفنية والجدوى المالية للشركات المحلية أن تستثمر دول الاتحاد الأفريقي نفقات رأسمالية إضافية في تدريب المهندسين المؤهلين تأهيلا عاليا، ومديري القطاع الخاص، وإنشاء صندوق ضمان خاص لتسهيل وصول الشركات المحلية إلى القروض التجارية للمشاركة بفعالية في عمليات مناقصة العقود العامة الكبيرة في أفريقيا. وحتى الآن، فإنه وفقاً لتقرير "كلوبال افوريتين" 500 لعام 2020 الذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والصينية في الغالب، لم يتم ذكر أي شركة أفريقية خاصة كمناصر عالمي. إن إصلاح قطاع العقود العامة الأفريقية في سياق كوفيد 19، لضمان مشاركة بنسبة 50 في المائة من الشركات المحلية للحصول على 50 في المائة على الأقل من المشتريات العامة للقطاع الخاص الأفريقي، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، والنساء والشباب، سوف يسير بخطى حثيثة لإنشاء الشركات الأفريقية في مجالات البناء، والصناعات الدوائية، وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة، والزراعة، والأعمال التجارية الزراعية، والتعدين، والتنمية المعدنية، وكذلك التصنيع في مجموعه، باعتباره جوهر التحول الاقتصادي لأفريقيا.

هناك أيضاً أهمية كبيرة لتقوية قدرة القطاع الخاص الأفريقي على الحصول على منتجات مصنوعة في إفريقيا قادرة على المنافسة وذات قيمة مضافة وموحدة وذات جودة والترويج للمنتجات المصنوعة في إفريقيا بين القطاع الخاص الأفريقي لزيادة التجارة الأفريقية البينية و تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

على العموم، لا تزال هناك حاجة ماسة لتعزيز قدرة القطاع الخاص الأفريقي على الاستجابة للأسواق المضطربة. طرحت أزمة كوفيد-19 (كوفيد -19) تحديات أمام الشركات لإعادة النظر في منتجاتها وخدماتها ونماذج أعمالها التجارية في ضوء اضطرابات السوق. وللقيام بذلك، يتطلب القطاع الخاص الأفريقي بيئة أعمال مواتية ونظاماً إيكولوجياً داعماً لريادة الأعمال والابتكار. وهو نظام يعزز الإنتاجية وظروف عمل أفضل لنمو الأعمال التجارية واستدامتها. يجب على الحكومات منح الأولويات للإصلاحات وتدابير الدعم الأخرى التي تعزز النمو والابتكار في القطاع الخاص الأفريقي من أجل المساعدة على إخراج البلدان من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي سببها الوباء. ويشمل ذلك إصلاحات تعزز مرونة اقتصادية أكبر أمام الصدمات الخارجية.



في ضوء الظروف السائدة، فإن الاتحاد الأفريقي بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء وصوت القطاع الخاص في أفريقيا والمجلس الأفريقي للأعمال التجارية وجميع أصحاب المصلحة والشركاء الإنمائيين، سيواصل تسهيل مشاركة جميع الجهات السياسية الفاعلة في تخطيط سياسة الانتعاش وتنفيذها .

يدرك الاتحاد الأفريقي أنه، عند تصميم سياسات الانتعاش الاقتصادي وتنفيذها ومراقبتها، من المهم إسماع صوت الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وسيطلب ذلك وضع مناهج مبتكرة جديدة تسخر إمكانات التقنيات الجديدة والمنصات الرقمية لتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص وإشراك جميع الجهات الفاعلة الأساسية في السوق عند تحديد أولويات الإصلاح. وتتلاءم هذه المبادرة مع مقرر المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي رقم (VI) **EX.CL/Dec.183** ، الصادر في أبوجا، الذي أضفى الطابع المؤسسي على منتدى الاتحاد الأفريقي للقطاع الخاص كأداة رئيسية للحوار والشراكة بين صناعات الاتحاد الأفريقي والجهات الفاعلة في القطاع الخاص. كما يعمل المنتدى كوسيلة لتمكين القطاع الخاص الأفريقي من خلال المناصرة وتبادل المعلومات والمهارات التجارية والسوقية.

بالنظر إلى ما سبق، تخطط مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المجلس الأفريقي للأعمال التجارية لتنظيم منتدى القطاع الخاص الأفريقي الثاني عشر في الفترة من 10 إلى 12 نوفمبر 2021 في القاهرة ، مصر تحت عنوان: **تعزيز قدرة القطاع الخاص الأفريقي على الاستجابة للأسواق المضطربة، وضمان المرونة الاقتصادية والانتعاش المطرد في مواجهة وباء كوفيد 19.**

ثانياً. الهيكل والمحتوى

سيكون منتدى القطاع الخاص الثاني عشر للاتحاد الأفريقي ، الذي سيعقد بالتعاون الوثيق مع المجلس الأفريقي للأعمال التجارية، حدثاً لمدة ثلاثة أيام. وسيضمن جلسة افتتاحية، ومناقشات في الجلسة العامة تركز على قضايا السياسات التي تعزز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والتنمية، والعمالة الكاملة والمنتجة ، والعمل اللائق للجميع. وسيكون هناك أيضاً عرض لبدء التشغيل وجلسات ختامية. كما يتم توفير منصات تفاعل B2B و B2G و G2G طوال الحدث، حيث ستعرض الشركات بما في ذلك تلك التي تملكها النساء والشباب رواد

الأعمال ابتكاراتهم واختراعاتهم وحقائق فنية إبداعية وحلولاً رقمية وتستكشف شركات مع شركات وحكومات أخرى.

ستستضيف الجلسات العامة حلقات نقاش محددة وستتعمق في المناقشات حول تعزيز الإصلاحات لتحسين القدرة التنافسية، والتتبع السريع لإصلاحات المشتريات العامة لتسهيل الإجراءات وتبسيطها لتيسير المزيد من العطاءات من شركات القطاع الخاص الأفريقي، واستخدام التقنيات الرقمية لضمان القيمة المضافة إلى منتجات "صنع في أفريقيا" لتعزيز القدرات الإنتاجية للشركات الأفريقية.

ستجري أيضا مناقشات تفاعلية للسياسات حول الطاقة الذكية والمستدامة: البنية التحتية الذكية للنفط والغاز ، وأنظمة النقل الداخلي وأنظمة النقل والإمداد (السكك الحديدية والسيارات وأنظمة النقل الأخرى والموانئ الذكية والمياه وتحسين إدارة الموارد الأخرى).

ستركز القضايا الأخرى التي ستم مناقشتها على الاستراتيجيات المبتكرة والإبداعية للترويج للسياحة كقطاع رئيسي يساهم في تحول الاقتصادات الأفريقية بالإضافة إلى التفكير في اتخاذ تدابير مدروسة لتعزيز مستويات الإنتاج والإنتاجية الزراعية من خلال توسيع نطاق التقنيات الزراعية ، والاستثمار في الحصول على بذور وأسمدة عالية الجودة بأسعار معقولة، والأسواق من خلال تحسينات سلسلة القيمة، وتعزيز البحث والتطوير في مجال الزراعة من بين أمور أخرى.

سيكون هناك أيضًا إطلاق "موقع شبكة الاتحاد الأفريقي للنهوض بالاستثمار" بالإضافة إلى عرض وترويج مجموعة متنوعة من "المنتجات المصنوعة في أفريقيا"

ثالثا. هدف المنتدى



يتمثل الهدف الرئيسي لمنتدى القطاع الخاص الأفريقي الثاني عشر في استكشاف السبل والوسائل الممكنة لتعزيز قدرة القطاع الخاص الأفريقي على الاستجابة للأسواق المضطربة وضمان المرونة الاقتصادية والانتعاش المطرد بعد كوفيد 19، مدفوعًا بقطاع خاص قوي وحيوي ودينامي قادر على مواصلة دفع تطلعات أجندة أفريقيا التحولية 2063.

الأهداف المحددة للمنتدى

- (أ) الحوار واستكشاف طرق لتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية ودعم نظم لريادة الأعمال والابتكار في القطاع الخاص بأفريقيا.
- (ب) تحسين الإدارة في سلسلة قيمة مشتريات العقود العامة بين دول الاتحاد الأفريقي لتعزيز القدرة التنافسية وفرض حصة لمشاركة القطاع الخاص في عمليات العطاءات العامة الكبيرة المتعلقة بالعقود في أفريقيا.
- (ج) لتسهيل مشاركة الجهات الفاعلة في السوق في التخطيط للانتعاش، من المهم إسماع صوت أصحاب العمل والعمال في القطاع الخاص عند تصميم الانتعاش الاقتصادي وتنفيذه ورصده. وهذا يتطلب مناهج مبتكرة جديدة تسخر إمكانات التقنيات الجديدة والمنصات الرقمية لتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص من أجل التحول الاجتماعي والاقتصادي.
- (د) توفير منصة لحوار بين القطاعين العام والخاص حول اللوائح والترويج للتجارة الإلكترونية من أجل تسهيل الوصول بشكل أفضل إلى الأسواق ومنصات التجارة الرقمية مع إزالة أو تقليل الحاجة بشكل ملحوظ إلى السفر الفعلي وجهات الاتصال.
- (هـ) إجراء مزيد من المناقشات حول سبل تسهيل وصول القطاع الخاص الأفريقي إلى الخدمات المالية ذات الصلة. وبالنظر إلى أن إغلاق الجزء الأكبر من الاقتصاد العالمي قد تسبب في أزمة مالية، من بين أزمات أخرى في العديد من البلدان، يجب على صناع السياسات النظر في كيفية استخدام إصلاحات القطاع المالي لزيادة السيولة بغية تمويل الأعمال التجارية، مع تحسين الآليات التي توسع نطاق المدفوعات عبر الإنترنت.

و) مناقشة التدابير حول الكيفية التي يمكن بها للقطاع الخاص في أفريقيا أن يشارك بنشاط في الانتعاش الاقتصادي للبلدان الأفريقية من خلال تحسين سياسات وإجراءات المشتريات العامة التي تعزز المشاركة النشطة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في عملية المناقصات.

ز) لاستكشاف وسائل تحسين التجارة وسلاسل التوريد التي تكون فيها الأسواق مفتوحة ويتم الحفاظ على المنافسة ومن ثم توفير الفرص التي تمكن القطاع الخاص في أفريقيا من العمل في سلاسل التوريد الوطنية والعالمية ، وتحسين قدرتها التنافسية وتمكينها من الوصول إلى أسواق عالمية جديدة لزيادة التجارة الأفريقية البينية .

ح. الدعوة إلى الالتزام بتعزيز الإنتاج الزراعي ومستويات الإنتاجية من خلال توسيع نطاق التقنيات الزراعية ، والاستثمار في الوصول إلى البذور والأسمدة ذات الجودة المعقولة ، والأسواق من خلال تحسينات سلسلة القيمة، وتعزيز البحث والتطوير الزراعيين من بين أمور أخرى.

ط) التعبئة من أجل الموارد الحيوية المطلوبة للاستثمار في الطاقة الذكية والمستدامة: البنية التحتية الذكية للنفط والغاز .

ي) إبراز أهمية السياحة كعامل رئيسي في التحول الاقتصادي والدعوة إلى زيادة الاستثمار في هذا القطاع. وهذا يتطلب تضافر الجهود لتعزيز قدرة القطاع الخاص الأفريقي ودمجه في سلسلة القيمة السياحية.

ك) التوعية بوجود "موقع شبكي نشط للاتحاد الأفريقي لتشجيع الاستثمار" يهدف بشكل أساسي من بين أمور أخرى إلى تعزيز تبادل المعلومات وتسهيل التفاعل بين جميع القطاعات الخاصة داخل إفريقيا وفي جميع أنحاء العالم.

رابعاً. النتائج المتوقعة



- (أ) توصيات بشأن التدابير الواجب اتخاذها لتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية ودعم نظام بيئي لريادة الأعمال والابتكار في القطاع الخاص بأفريقيا.
- (ب) تم بشكل ملحوظ تحسين الإدارة المتعلقة بتنفيذ العقود العامة الكبيرة في إفريقيا لتشمل ما لا يقل عن 30٪ من المشتريات العامة للشركات المحلية الأفريقية سنويًا.
- (ج) ستبذل كل دولة أفريقية جهودًا كبيرة لتوفير الضمان للجهات الفاعلة الخاصة المحلية للحصول على قروض تجارية للمشاركة بفعالية في عمليات العطاءات المتعلقة بالعقود العامة الكبيرة سنويًا.
- (د) مناقشة نهج ابتكارية جديدة تسخر إمكانات التكنولوجيات الجديدة والمنصات الرقمية لتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص من أجل التحول الاجتماعي والاقتصادي، وتقديم توصيات إلى الدول الأعضاء بتنفيذها.
- (هـ) التوصية باعتماد وصول أفضل إلى الأسواق ومنصات التداول الرقمية التي تقلل من الحاجة إلى السفر الفعلي وجهات الاتصال.
- (و) الدعوة إلى إصلاحات القطاع المالي وتعزيز الشمول المالي والتوصية بها، مما يمكن أن يزيد السيولة لتمويل القطاع الخاص الأفريقي.
- (ز) إجراء إصلاحات في سياسات وإجراءات المشتريات العامة التي تعزز القطاع الخاص بما في ذلك مشاركة المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة واكتساب عقود التوريد بما يشمل الشركات المملوكة للنساء والشباب.
- (ح) تحسين التجارة وسلاسل التوريد التي تُبقي على الأسواق مفتوحة وعلى المنافسة فيها وتوفير فرصا للقطاعات الخاصة الأفريقية التي تعمل في سلاسل التوريد الوطنية والعالمية.
- (ط) سيتم أيضًا تشجيع صناع السياسات على الالتزام بتعزيز الإنتاج الزراعي ومستويات الإنتاجية من خلال توسيع نطاق التقنيات الزراعية، والاستثمار في الوصول إلى البذور والأسمدة العالية الجودة بأسعار معقولة، والأسواق من خلال تحسين سلسلة القيمة، وتعزيز البحث والتطوير في مجال الزراعة

(ي) الموارد الحاسمة المطلوبة للاستثمار في الطاقة الذكية والمستدامة: سيتم تعبئة البنية التحتية الذكية للنفط والغاز .

(ك) إبراز أهمية السياحة كعامل رئيسي في التحول الاقتصادي وتعزيز قدرة الشركات الأفريقية على المشاركة والاستفادة من سلسلة القيمة السياحية.

(ل) التوعية بوجود "موقع شبكي نشط للاتحاد الأفريقي لتشجيع الاستثمار" والأهداف المنشودة منه.

خامسا - المشاركون

(أ) سيُدعى أكثر من 300 مشارك للحضور .

(ب) يتم اختيار المشاركين من قادة الصناعات، وقادة الأعمال، ومجالس الأعمال التجارية في المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وغرف التجارة والصناعات، واتحادات القطاع الخاص، واتحاد الصناعات، ورابطات التصنيع، والشركات الصغيرة والمتوسطة التي يقودها / ويملكها النساء والشباب ، وسيدات الأعمال وجمعيات الشباب، وصناع السياسات العامة، ورواد المؤسسات التنموية والمالية، المنظمات الإقليمية والدولية ، والشركاء الإنمائيين .

(ج) خبراء التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية.

(د) سيُدعى مسؤولين / خبراء من داخل وخارج أفريقيا للمشاركة في المنتدى لتبادل الخبرات.



سادسا. جهات الاتصال

لمزيد من التفاصيل حول المنتدى ، يرجى الاتصال ؛

1. د. أماني عصفور

رئيس المجلس الأفريقي للأعمال التجارية

رئيس لجنة ترويج التجارة

مجلس الأعمال التجارية السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (CBC) .

نائب رئيس لجنة الاستثمار والتجارة للقطاع الخاص الأفريقي

رئيسة التحالف الأفريقي لتمكين المرأة

رئيس جمعية سيدات الأعمال المصريات.

Asfour2712@yahoo.com

2. السيد شيزا تشارلز نيوتن شيوميا

المدير بالإنابة للصناعة والتعدين وريادة الأعمال

إدارة التنمية الاقتصادية والتجارة والصناعة والتعدين

مفوضية الاتحاد الأفريقي

البريد الإلكتروني: CHIUMYAC@africa-union.org



3. السيد . اسلام صوالح

الرئيس بالإنابة لريادة الأعمال والاستثمار

إدارة التنمية الاقتصادية والتجارة والصناعة والتعدين

مفوضية الاتحاد الأفريقي

البريد الإلكتروني: swalehi@africa-Union.org

4. السيدة ماندي ماويكوفو.

إدارة التنمية الاقتصادية والتجارة والصناعة والتعدين

مفوضية الاتحاد الأفريقي

البريد الإلكتروني: MauyakufaM@africa(-union.org